

عرض رسالة ماجستير: الرقابة الداخلية في النظام المالي في العصر الإسلامي
والعصر الحديث
الباحثة/ دعاء عبد الباسط البنا

عرض رسالة ماجستير بعنوان

الرقابة الداخلية في النظام المالي في العصر الإسلامي

والعصر الحديث – دراسة مقارنة

مع التطبيق على ديوان بيت المال

للباحثة/ دعاء عبد الباسط البنا(*)

إعداد على شيخون(**)

حصلت بها الباحثة على درجة الماجستير في المحاسبة من كلية التجارة – جامعة الأزهر – فرع البنات عام ١٩٩٥. كان الهدف من الدراسة هو إثبات وجود نظام للرقابة الداخلية في النظام الإسلامي، ومقارنته بنظام الرقابة الداخلية في العصر الحديث للوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما. مما تطلب القيام بدراسة نظام الرقابة الداخلية في العصر الحديث من حيث طبيعتها، وماهيتها، ومقوماتها، واتضح أنها لا تختلف في النظام اليدوي عنها عند استخدام الحاسب الإلكتروني إلا في أسلوب تحقيق المقومات نظراً لاختلاف إعداد البيانات المحاسبية. كما أوضحت الباحثة مدي أهمية نظم الرقابة الداخلية بالنسبة للمراقب الخارجي حيث ترتبط بحجم عمله، مما يحتم عليه ضرورة فحصها وتقويمها حتي يبدأ

(*) المدرس المساعد بقسم المحاسبة كلية التجارة – جامعة الأزهر – فرع البنات

(**) المعيد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر.

عمله. ومن الطبيعي أن تختلف طرق الفحص والتقويم عند استخدام النظام الإلكتروني.

كما قامت الباحثة بدراسة المراجعة الداخلية، وأوضحت مدي علاقتها بالرقابة الداخلية، وبالمراقب الخارجي، كما أوضحت أوجه الاتفاق والتشابه والاختلاف بين المراقبين الخارجي والداخلي، وأبرزت الباحثة مدي أهمية الرقابة الداخلية لكل من المراقبين الداخلي والخارجي، ومدي أهمية تكامل عمل المراقب الخارجي والمراقب الداخلي.

وفي الباب الثاني، قامت الباحثة بدراسة للدواوين من حيث مفهومها، ونشأتها، وكيف تطورت بحسب تطور الحاجة إليها عبر العصور، ثم تعرضت الباحثة على وجه الخصوص للدواوين الرقابية مثل ديوان الأمانة الذي كان يختص بالرقابة الخارجية، وهو يشبه ديوان المحاسبات في الوقت الحاضر، وكان من اختصاصاته تدقيق مراجعة البيانات المحاسبية الخاصة بأموال الدولة، والتأكد من صحة الموجودات، ومحاسبة المسؤولين ومراقبة ومحاسبة جميع الدواوين وموظفيها.

وكذلك تعرضت لديوان المكاتبات والمراجعات، والذي اختص بالرقابة الداخلية، حيث يقوم بالعديد من الاختصاصات، فكان يحتوي على سجل شامل للعاملين والبلدان، وبذلك كان هناك تحديد للسلطات والمسئوليات، كذلك سجلات بحصر الإيرادات، وكانت تراقب عمليات تحصيلها لاكتشاف الانحرافات، ويتضح من تقسيماته السابق ذكرها أنه اشتمل خطة تنظيمية دقيقة. كما كان هناك الدواوين الرقابية أيضاً مثل ديوان الخاتم وديوان البريد.

ثم قامت الباحثة بدراسة التنظيم الإداري للدواوين من حيث الوظائف التي كانت متوفرة، وتوصيفها، والعاملون بها، ووجدت أنه كان هناك توصيف دقيق لكل وظيفة، وأن هناك صفات يجب توافرها فيمن يعمل بالدواوين المالية والرقابية، وبذلك تحددت اختصاصات ومسؤوليات كل فرد، بما يسهل معه محاسبته على أى انحراف.

أى توفرت لنظام الدواوين الخطة التنظيمية، وهى أحد مقومات الرقابة الداخلية فى العصر الحديث.

وبدراسة التنظيم المحاسبى للدواوين وجد أنه كان هناك مجموعة كبيرة من الدفاتر والمستندات، وضوابط تسجيل المستندات بهذه الدفاتر، ووجدت الباحثة أن مجموعة الدفاتر والمستندات وإجراءات تسجيلها لا تقل عن مثيلها المقارن بها فى النظم المحاسبية المعاصرة التى تناولتها الكتب الحديثة بالتفصيل.

وباكتمال النقاط السابقة اتضح للباحثة توفر مقومات الرقابة الداخلية من حيث توفر الخطة، ومجموعة من العاملين الأكفاء، ومن حيث وجود نظام محاسبى، وتوفر نظام للمراجعة الداخلية متمثل فى وظيفة المستوفى.

وألقت الباحثة الضوء على وظيفة المستوفى باعتبارها تمثل المراجع الداخلى فى الوقت الحاضر، وأوضحت أعماله، ومسؤولياته التى تشابهت مع ما يقوم به فى الوقت الحالى، وبذلك يكون قد توفر لنظام الرقابة الداخلية عنصر آخر من عناصر مقوماته، ألا وهو وجود المراجعة الداخلية.

ثم تعرضت الباحثة في الفصل الثاني للرقابة بصفة عامة، وتطورها، وأشكالها، والوصول إلى أن الرقابة الداخلية التي ثبت توفرها بالدواوين، هي أحد أشكال الرقابة العامة.

وتابعت الباحثة الدراسة في هذا الفصل بدراسة الرقابة الداخلية في النظام الإسلامي من حيث طبيعتها، وأهدافها، وأشكالها، ومقوماتها، ومقارنة ذلك بما تم إيضاحه فيما يتعلق بالرقابة الداخلية في العصر الحديث، لمعرفة أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف.

وقامت الباحثة بدراسة الجرد والتقارير في النظام الإسلامي بشيء من التفصيل في هذا الجزء باعتبار أنهما استخدما في النظام الحديث لتحقيق الرقابة الداخلية وكذلك في النظام الإسلامي. وتناولت الباحثة ديوان البريد بشيء من التفصيل باعتباره من الدواوين المهمة في الرقابة الإدارية، وأوضحت كيفية عمله كوسيلة لتحقيق الرقابة الإدارية، والمساعدة في اتخاذ القرارات.

كذلك تناولت الباحثة بالتفصيل الرقابة الذاتية باعتبارها أحد المقومات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية في الإسلام، وهو ما تفتقده مقومات الرقابة الداخلية في النظام الحديث، موضحة أن الدافع فيها هو ذات المسلم، وأنه عن طريقها نجد فاعلية أكثر لنظام الرقابة الداخلية يفتقدها النظام الحديث، وأشارت الباحثة إلى ما يتميز به نظام الرقابة الداخلية في العصر الحديث من استخدام للأجهزة الإلكترونية، مما سهل معه العمل في الوقت الحاضر، وهو ما لم يؤثر غيابه على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في العصر الإسلامي، أو التقليل منها.

وقد عقدت المقارنة بين نظام الرقابة الداخلية الحديث ونظام الرقابة الداخلية في العصر الإسلامي على مرحلتين، المرحلة الأولى مرتبطة بالمقارنة عقب الانتهاء من دراسة كل عنصر. والمرحلة الثانية أفردت لها مبحثاً لإلقاء الضوء على أوجه الاتفاق والاختلاف الرئيسية، وفي الفصل الأخير قامت الباحثة بدراسة بيت المال باعتباره الجهة التي تختص بضبط الإيراد والمصروف كمثال لتطبيق الرقابة الداخلية في النظام الإسلامي، فأوضحت أقسامه، ومفهومه، وتنظيمه الإداري والمحاسبي، أي مقومات الرقابة الداخلية به، ثم أوضحت الباحثة أسلوب الديوان في ضبط إيرادات ومصروفات الدولة الإسلامية مع الإشارة إلى أنواع هذه الإيرادات والمصروفات دون إسهاب حيث تناولها الكثير من الكتاب بالتفصيل، وفي إعدادتها تكرر.

وبذلك تكون قد تحققت فروض البحث في إثبات وجود الرقابة الداخلية في النظام الإسلامي، ووجدت متفقة في بعض الأمور، ومختلفة في بعضها عما هو موجود في نظام الرقابة الداخلية في العصر الحديث.

قال تعالى:

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].